

تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة

حسن سلامة الفقي
كلية التربية - جامعة الكويت

مقدمة

يعتبر التعليم قوة كبيرة تساعد على نمو كل من الفرد والمجتمع. ومن هنا توجه المجتمعات المختلفة اهتماماً كبيراً للتعليم. فلقد أطالت كثير من المجتمعات سنوات التعليم الإجباري لكل مواطن بحيث شملت المرحلتين الابتدائية والمتوسطة (الإعدادية). وأطالت بعض المجتمعات سنوات التعليم الإجباري لتضم المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية. كما تقوم المجتمعات المختلفة بالتوسع في إنشاء المعاهد العالية والجامعات لتزيد من فرص الالتحاق بالتعليم العالي لعدد كبير من المواطنين.

وتهدف المجتمعات المختلفة من كل هذه الجهود إلى تنمية قدرات المواطنين ومواهبهم فيفيد الفرد من الفرص التعليمية وتنمو قدراته واستعداداته ومواهبه. كما يفيد المجتمع في النهاية من قدرات أفرادهم ومواهبهم.

والهدف من هذه الدراسة توضيح العلاقة بين التعليم وبناء ما يمكن أن نطلق عليه اسم مجتمع الجدارة (Meritocratic Society). ومجتمع الجدارة هو المجتمع الذي يشغل فيه الأفراد من ذوي المؤهلات العالية والخبرة المراكز ذات المكانة في المجتمع بجدارتهم الشخصية أي بقدراتهم واستعداداتهم وجهودهم وليس بسبب امتيازات ورثوها.

كما أن الهدف منها التعرف على ما وصلت إليه بعض المجتمعات الغربية والعربية

في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية. وتكافؤ الفرص التعليمية يعني توفير فرص تعليمية متكافئة لتنمية قدرات واستعدادات كل فرد إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه هذه القدرات والاستعدادات بصرف النظر عن الأحوال المادية أو المستوى الاجتماعي والاقتصادي للفرد.

ولا يقصد بالتكافؤ التساوي في الفرص التعليمية، فلا بد من مراعاة اختلاف الأفراد في القدرات والاستعدادات. ومن ثم فلا بد من تنويع الفرص التعليمية.

كما تهدف الدراسة أيضاً إلى التعرف على العوائق التي تحول دون تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وتقديم الحلول المناسبة لمعالجتها.

فهل المجتمعات الحالية تسعى إلى تحقيق الفرص التعليمية المتكافئة ومن ثم تستحق أن نطلق عليها اسم مجتمعات الجدارة؟

وما الذي تحقق من تكافؤ الفرص التعليمية في المجتمعات الغربية في المراحل التعليمية المختلفة؟ وإلى أي مدى وصلت المجتمعات العربية في تحقيق التكافؤ؟ وما أهم العقبات التي تقف حائلاً دون تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية؟ وكيف نتغلب عليها؟.

وفي الجزء الأول من هذه الدراسة نوضح الاتجاه الذي يقول بأن المجتمعات الحالية تسير في الطريق إلى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ومن ثم يمكننا أن نطلق عليها اسم مجتمعات الجدارة. وفي الجزء الثاني نوضح المدى الذي وصل إليه تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في بعض المجتمعات الغربية. أما الجزء الثالث فتتبع فيه النمو في المجتمعات العربية في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

ونوضح في الجزء الرابع من هذه الدراسة العقبات التي تعترض تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ونقدم بعض المقترحات.

تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة

بالرغم من أن الجهود لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية قد بدأت في القرن التاسع عشر إلا أنها مضت بخطى واسعة في القرن العشرين. وبقدر ما تكون المجتمعات مفتوحة بقدر ما تقدم للمواطنين الفرص المتكافئة لتنمية قدراتهم واستعداداتهم ومواهبهم.

والمجتمع المنفتح هو الذي يستطيع أن يصعد فيه الأفراد في السلم الاجتماعي بالقدرة الذي تسمح لهم به قدراتهم ودافعيتهم. وتقل في هذا المجتمع المعوقات التي تعوق حركة الأفراد إلى أعلى أو إلى أسفل. ويصبح الحراك الاجتماعي نتيجة لذلك أوسع انتشاراً.

فقدرة الفرد وجهده وليست الطبقة الاجتماعية(*) التي ينتمي إليها هي التي تقرر نجاحه ومكانته.

أما المجتمع المغلق فهو الذي تورث فيه الثروة والقوة والمكانة. وتتقرر المكانة في هذا المجتمع بالوضع الاجتماعي وبالعلاقات الوثيقة بأصحاب النفوذ والمراكز العالية. وفرص التحرك في هذا المجتمع إلى المراكز الأعلى وإلى مجتمع الصفوة قليلة بالنسبة للأفراد الموهوبين.

والمجتمع المنفتح إذن هو مجتمع الجدارة. أي أنه المجتمع الذي تحدد فيه مكانة كل فرد بقدرته وجهده.

ويرى بعض المشتغلين بالتربية أن انتشار التعليم في النصف الثاني من القرن العشرين بدرجة كبيرة يسمح لنا بأن نطلق على المجتمعات الحالية اسم مجتمعات الجدارة. ويرى أصحاب هذا الاتجاه بأن التعليم من أهم العوامل بل من أكثر العوامل أهمية في بناء مجتمع الجدارة. وفي رأيهم أنه إذا كانت المؤسسات التعليمية حالياً تقدر القدرة والجهد أكثر من تقديرها للانتماء إلى طبقة اجتماعية معينة فإننا في هذه الحالة نستطيع أن نقرر بأن المجتمع أكثر انفتاحاً أي في الطريق إلى أن يصبح مجتمع الجدارة.

ولقد أشرنا إلى محاولات الدول المختلفة لنشر التعليم وزيادة سنوات التعليم الإجباري. وانتشار فرص التعليم وسيلة من الوسائل التي تقلل من الامتيازات التي كان

(*) تتحدد الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد بعوامل متعددة من أبرزها المهنة والدخل والتعليم. ومن التقسيمات المعروفة تقسيم روبرت هافيجهرست في دراسته المقارنة للعلاقة بين التعليم والحراك الاجتماعي في الولايات المتحدة الأميركية وإنجلترا والبرازيل وأستراليا. فقد قسم الطبقات الاجتماعية إلى الطبقة العالية، والطبقة المتوسطة - العالية، والطبقة المتوسطة - الدنيا، والطبقة العاملة - العالية، والطبقة العاملة - الدنيا.

Robert J. Havighurst, «Education and Social Mobility in Four Societies», International Review of Education, Vol. IV, No. 2, 1958.

يتمتع بها أبناء الطبقة العالية من قبل . ومن ثم يصبح الحراك الاجتماعي إلى أعلى لمن يمتلك القدرة والموهبة بصرف النظر عن الطبقة التي ينتمي إليها .

ويبنى أصحاب هذا الاتجاه رأيهم على الأسس التالية^(١) :

١ - إن المؤهلات التعليمية تقرر المكانة الوظيفية ومن ثم فإن عملية توريث المهن للأطفال في بعض المجالات تزل . وقد يتمكن الأطباء والمهندسون على سبيل المثال من التأثير على مستقبل أبنائهم إلا أنهم لا يستطيعون توجيههم التوجيه الذي يؤدي بالضرورة إلى العمل بنفس مهن الآباء .

٢ - إن الوالدين لا يستطيعان ضبط نتائج التعليم المدرسي بالرغم من أنها يستطيعان توجيه الأبناء في البيت . إلا أن تقييم أداء التلميذ في المدرسة واحد بالنسبة لجميع تلاميذ المدرسة ويتوقف على قدراتهم وجهودهم .

٣ - إن اختيار تخصص معين في المدرسة الثانوية أو الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي يتوقف إلى حد كبير على مجموعة من الاختبارات . وبالرغم من أن هذه الاختبارات ليست مثالية في الكشف عن القدرة والموهبة إلا أنها أقل تحيزاً من الناحية الطبقية من توصيات المعلمين وآرائهم .

ومع ذلك فهناك عوامل أخرى تقوم بدور كبير إلى جانب التعليم في الحراك الاجتماعي إلى أعلى . أي أن الفرص التعليمية المتكافئة لا تكفي وحدها لتحقيق الحراك الاجتماعي إلى أعلى . وقد أوضح روبرت هافيجهيرست هذه العوامل كما يأتي^(٢) :

أولاً - تغير في توزيع الوظائف ، ويتحقق ذلك نتيجة لما يأتي :

١ - تغير في تكنولوجيا الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الأعمال التي تحتاج إلى مهارات عالية وتستحق رواتب أعلى على حساب الأعمال التي يقوم بها العمال شبه المهرة أو غير المهرة .

٢ - حدوث تغير في نمط الصناعة مما يؤدي إلى الاعتماد على عمال يحتاجون إلى تدريب تقني بدلاً من العمال غير المهنيين . وعادة يحقق التغير من الزراعة إلى الصناعة ذلك . كما يتحقق ذلك أيضاً عن طريق التغير من الزراعة المعتمدة على الإنسان إلى الزراعة المعتمدة على الآلات .

٣ - ظهور صناعات جديدة تحتاج إلى قدر كبير من التدريب الفني وذات أجور مجزية .

٤ - زيادة في الإنتاجية الصناعية مما يؤدي إلى زيادة في الأجور والمرتبات مما يسمح للناس بإنفاق المزيد من دخلهم على الخدمات التي يقدمها المهنيون مما يؤدي بالتالي إلى زيادة عدد هؤلاء المهنيين .

ثانياً - تنوع الخصوبة :

فنجد أن المتمنين للطبقتين المتوسطة والعالية لا ينجبون أطفالاً كثيرين . وبذلك تصبح هناك فراغات في الطبقتين المتوسطة والعالية تملأ من أسفل على شريطة أن يحتفظ المجتمع بعدد المراكز ذات المكانة المتوسطة والعالية أو يزيدها .

ومع ذلك فأصحاب الاتجاه الذي يعتبر المجتمعات الحالية هي مجتمعات الجدارة ينظرون إلى انتشار التعليم بصفة عامة وتحقيق الفرص التعليمية المتكافئة بصفة خاصة على أنها من أهم العوامل التي تساعد في بناء مجتمع الجدارة .

تكافؤ الفرص التعليمية في بعض المجتمعات الغربية

إذا كان التعليم يقوم بدور كبير في بناء مجتمع الجدارة فإلى أي مدى تحققت الفرص التعليمية المتكافئة في المجتمعات الغربية؟

لقد حاول بعض الباحثين إثبات ذلك في المجالات التالية :

أولاً : زيادة سنوات التعليم للمواطنين .

ثانياً : تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الثانوي .

ثالثاً : تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم العالي .

أولاً - زيادة سنوات التعليم للمواطنين :

ويبرز ردمان وب نجاح المجتمع الأميركي في إبقاء المواطن الأميركي عدداً أطول من السنوات في التعليم وبالتالي حصول هذا المواطن على أعمال أفضل^(٣) فيذكر أن مكتب الإحصاء الأميركي قد أوضح بأن حوالي ١٠٠ مليون مواطن أميركي قد انتهوا من الدراسة بالمدرسة الثانوية في عام ١٩٧٧ .

كما يذكر أنه في ذلك العام كان المواطن الأميركي البالغ (من ٢٥ سنة فما فوق) قد أكمل ١٢,٤ سنة من التعليم في حين أن مثل هذا المواطن أكمل الدراسة لمدة تسع سنوات فقط في عام ١٩٤٧.

كما يذكر ردمان وب أيضاً أنه بينما كان ٣٧,٨ ٪ من الشباب الأميركي الذي يقع عمره بين ٢٥ و ٢٩ سنة قد أكمل التعليم الثانوي في عام ١٩٤٠ فإن هذه النسبة زادت إلى ٨٥,٣ ٪ في عام ١٩٧٨.

ويذكر أيضاً أن نسبة المتخرجين من الكليات قد زادت من ٥,٨ ٪ إلى ٢٣,٣ ٪ في نفس المدة.

ويؤكد ذلك النمو المستمر في تطبيق وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية. كما أن ذلك يوضح أيضاً أن هناك زيادة في أعداد الشباب القادرين على التحرك إلى أعلى ومن ثم بناء مجتمع الجدارة.

ثانياً — تكافؤ الفرص في التعليم الثانوي :

ويعتبر وجود مدرسة ثانوية مجانية واحدة أو موحدة من عوامل تحقق تكافؤ الفرص التعليمية. ويقول جيمس كولمان بأن التكافؤ في الفرص التعليمية في أميركا يحقق المبادئ التالية^(٤) :

١ — تقديم تعليم مجاني لمرحلة معينة تكون النقطة الأساسية للدخول إلى القوى العاملة.

٢ — تقديم منهج عام لكل الأطفال بصرف النظر عن الخلفية الاجتماعية — الاقتصادية الخاصة بهم.

٣ — ضمان التحاق الأطفال من خلفيات متنوعة بنفس المدرسة.

ومن ناحية أخرى يبين كرسنوفر هيرن زيادة في نسبة الطلاب من أبناء الطبقة الدنيا في هولندا التي التحقت بالمنهج الأكاديمي المتميز بالمدرسة الثانوية^(٥). فلقد كانت نسبة هؤلاء الطلاب ٤ ٪ في عام ١٩٤٢ زادت إلى ٧ ٪ في عام ١٩٦٠. أي أنها زادت بنسبة ٧٥ ٪. أما نسبة أبناء الطبقة العالية فقد زادت في نفس المدة من ٤٥ ٪ إلى ٦٧ ٪. أي أنها زادت بنسبة ٥٠ ٪ تقريباً.

لكن من الملاحظ أن الطبقة الدنيا بدأت من نسبة منخفضة. ومن ثم استمرت الفجوة كبيرة بينها وبين الطبقة العالية. وهي بداية على أي حال تحتاج إلى مزيد من الجهد لتقليل الفجوة.

ومن ناحية أخرى توضح دراسة رهبرج وروزنتال التي أجريت على ٢٧٨٨ طالباً في ولاية نيويورك أن التحصيل الأكاديمي «عكس قدرات الطالب العلمية وطموحه التعليمي بدرجة أكبر من الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها. ولم يوجد دليل يبين أن المعلمين في توزيعهم للدرجات انحازوا للطلاب من الطبقة المتوسطة...»^(٦).

كما تشير هذه الدراسة إلى أن «دور الطبقة الاجتماعية على مستوى المدرسة الثانوية بدأ يضمحل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية»^(٧).

ثالثاً - تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم العالي:

ويبدو الموقف في التعليم العالي مختلفاً عنه في التعليم الثانوي. فقد قام سيويل وزملاؤه بدراسة طويلة في جامعة وسكنسن على ٩٠٠٠ طالب اختيروا عشوائياً وتبعوا خطواتهم بعد التخرج من الثانوي. وقد وجدوا «اختلافات عديدة في الفرص التعليمية بين الطلاب أصحاب الخلفيات الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة»^(٨).

كما وجدوا أن الطالب من أبناء المكانة الاجتماعية - الاقتصادية العالية لديه فرص تقدر بضعف ونصف بالنسبة لأصحاب المكانة المنخفضة في إتمام نوع من التعليم بعد الثانوي، وفرص بنسبة أربعة إلى واحد للالتحاق بالكلية، وفرص بنسبة ستة إلى واحد للتخرج في الكلية وبنسبة تسعة إلى واحد للالتحاق بالدراسات العليا. وكانت فرص الالتحاق للطلبة تزيد بصفة عامة عن فرص الطالبات في كل المستويات الاجتماعية الاقتصادية.

وقد تحدّثت هذه الدراسة الفكرة الشائعة بأن التعليم العالي في أميركا يقدم فرصاً متكافئة للفقراء الموهوبين.

أما ناتالي روجوف فقد قامت بدراسة لقياس الأثر النسبي لكل من المستوى الاجتماعي - الاقتصادي والقدرة المدرسية على خطط طلاب المدارس الثانوية للالتحاق بالكلية^(٩).

وقد أكدت دراستها أن فرص التحاق الطلاب من ذوي القدرة المدرسية العالية من أبناء المستويات الاجتماعية - الاقتصادية العالية تزيد عن نظرائهم من أبناء المستويات الاجتماعية - الاقتصادية الدنيا. كما تتضاءل هذه الفرص كلما انخفض المستوى الاجتماعي - الاقتصادي بالرغم من تثبيت عامل القدرة المدرسية.

أما في إنجلترا فإن البيانات المتاحة عن النصف الأول من القرن العشرين تشير إلى أن النمط العام لم يتغير كثيراً منذ فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية^(١٠).

ويلاحظ أن النسبة الأكبر من الطلاب الذين التحقوا بالمدارس الثانوية الأكاديمية ثم التحقوا بالجامعة من أبناء أصحاب المهن العالية ورجال الإدارة. وفي مسح استطلاعي في عام ١٩٥٥ اتضح أن ٢٤,٦٪ من الطلاب الذين التحقوا بالجامعات جاءوا من أسر تنتمي إلى الطبقة العاملة. وفي أكسفورد وكمبريدج انخفضت نسبتهم إلى ١٣,١٪ في أكسفورد و ٩,٤٪ في كمبريدج بينما ارتفعت نسبتهم إلى ٣١٪ في بعض الجامعات الحديثة نسبياً^(١١).

وفي فرنسا تفيد إحدى الدراسات بأن نسبة أبناء الطبقة العاملة الذين التحقوا بالتعليم العالي كانت ١,١٪ في كل ألف من الذكور في الفترة من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٠^(١٢). وقد زادت هذه النسبة إلى ٤,٨٪ في كل ألف في الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٥. أي أنها وصلت إلى خمسة أضعاف. أما نسبة أبناء المهنيين فكانت ٢٦,٢٪ في كل ألف في الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٥.

وبالرغم من أن الزيادة وصلت إلى خمسة أضعاف بالنسبة لأبناء الطبقة العاملة إلا أنها تعتبر ضئيلة جداً بالمقارنة بنسبة أبناء المهنيين.

كليات المجتمع (*)

وتؤكد الدراسات التي أجريت على كليات المجتمع عدم تحقيق تكافؤ في الفرص في

(*) كليات المجتمع في أميركا هي الكليات التي يلتحق بها الطلاب الذين لم يوفقوا في الالتحاق بالجامعات. ومدة الدراسة بها سنتان. وتقدم دراسات ثقافية ومهنية للطلاب. ولا يحصل الطالب منها على درجة جامعية. ومن ثم فهي تعتبر أقل مكانة من الكليات الجامعية.

التعليم العالي في المجتمع الأمريكي . فقد أوضح بيرتون كلارك في عام ١٩٦٠ أن كليات المجتمع تجتذب نسبة عالية من أبناء الطبقة العاملة^(١٣).

كما كشفت دراسة جيروم كارابل في عام ١٩٧٢ أن طلاب كليات المجتمع يأتون من المستويات الاجتماعية - الاقتصادية الدنيا إذا قيس المستوى الاجتماعي - الاقتصادي بعوامل المهنة والدخل والتعليم^(١٤).

فبالنسبة لعامل المهنة أوضح كارابل أن نسبة أبناء أصحاب المهن العالية والإدارية تصل إلى ٤٩٪ من مجموع الطلاب في الجامعات الخاصة بينما تصل إلى ٢٠٪ بالنسبة لأبناء الطبقة العاملة. أما في كليات المجتمع فنسبة أبناء أصحاب المهن العالية والإدارية تصل إلى ١٦٪ بينما ترتفع نسبة أبناء الطبقة العاملة إلى ٥٥٪ أما أبناء أصحاب المهن المتوسطة فتبلغ نسبتهم ٢٩٪ في كليات المجتمع.

وبالنسبة للدخل أوضح بأن أكثر من ربع الطلاب في كليات المجتمع ينتمون إلى أسر يقل مستوى الدخل فيها عن ٨٠٠٠ دولار سنوياً. بينما تبلغ هذه النسبة ١١٪ في الجامعات الخاصة. أما من ينتمون إلى أسر يرتفع مستوى الدخل فيها إلى ما يزيد عن ٢٠,٠٠٠ دولار سنوياً فتبلغ نسبتهم ١٢٪ فقط من الطلاب في كليات المجتمع. بينما تبلغ نسبة هؤلاء في الجامعات الخاصة ٤٢٪ من الطلاب.

وبالنسبة لتعليم الأب فترتفع نسبة آباء الطلاب الذين حصلوا على درجة جامعية في كليات الصفوة^(*) إلى ٧١,٨٪ بينما تنخفض هذه النسبة في كليات المجتمع إلى ١٥,٣٪. كما ينتمي أكثر من ثلث الطلاب في كليات المجتمع إلى آباء لم يتموا الدراسة الثانوية في حين تبلغ نسبة هؤلاء الطلاب أقل من ٥٪ فقط في كليات الصفوة.

ويرى كارابل أن الطلاب في كليات المجتمع يوزعون إلى مجموعتين غير متنافستين حسب الطبقة الاجتماعية. فينهي الطلاب من أبناء الطبقة الدنيا دراستهم في سنتين ويلتحقون بمجالات العمل المختلفة. أما الطلاب القادرون مادياً فيشجعون على الاستمرار في دراستهم. وينتقد كارابل ذلك قائلاً بأن طلاب الطبقة الدنيا ينصحون بأن

(*) كليات الصفوة هي الكليات التي تقبل الطلاب الذين يحصلون على أكثر من ٦٥٠ نقطة في اختبارات القدرة المدرسية.

تحويلهم إلى برنامج آخر يؤدي إلى الاستمرار في الدراسة غير مناسب لهم دون أن يبدو على الناصحين أنهم ينكرون تكافؤ الفرص التعليمية التي يقدرها الأميركيون بدرجة كبيرة. وبذلك يقنعون الطلاب بأنهم وصلوا إلى المدى الذي تؤهلهم له قدراتهم.

هل حدث نمو في تحقيق تكافؤ الفرص في المجتمعات الغربية؟

ولقد تصدى الكثير من علماء الغرب للإجابة عن هذا السؤال. وفي رأيهم أن الإجابة عن السؤال قد توضح النمو بدرجة نسبية وقد توضحه بدرجة مطلقة.

ويقول كرسوفر هيرن بأن الحقائق المستخلصة من الدراسات المختلفة توضح بأن نسبة الكسب في الالتحاق بالتعليم الثانوي الأكاديمي والعالي أكثر بين الطبقة الدنيا منها بين الطبقة العالية، وبأن الفجوة بين الطبقة الدنيا والطبقة العالية ستكتمش أو تختفي كلية^(١٥).

ولكنه يضيف بأن أغلبية الطلاب الجدد بعد التوسع في المدارس الأكاديمية في إنجلترا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وفي التعليم العالي في فرنسا في الستينات تنتمي إلى الطبقة ذات الأصول الاجتماعية المتميزة. «ومن هذا المنطلق فإن الفجوة زادت ولم تغلق».

لكننا نعتقد بأن تكافؤ الفرص على مستوى التعليم الثانوي قد تحقق إلى درجة كبيرة في المجتمع الأمريكي. كما أنه في طريقه إلى تحقيق مزيد من النمو في المجتمع الانجليزي بعد إنشاء المدرسة الشاملة.

أما التعليم العالي في المجتمعات الغربية فيبدو الموقف فيه مختلفاً. فهو لا يشير بتحقيق التكافؤ في المستقبل القريب. ويبدو أن الموقف يحتاج إلى جهود كثيرة من جانب الدول الغربية لمعالجته.

تكافؤ الفرص التعليمية في الدول العربية

وتحاول الدول العربية منذ استقلالها النهوض بالتعليم وصولاً إلى بناء مجتمع الجدارة. وهي تحاول بالرغم من الاختلافات في الأحوال الاقتصادية والسياسية

والاجتماعية إتاحة فرص التعليم لكل فرد لينمي قدراته ومواهبه إلى أقصى الحدود بصرف النظر عن وضعه المادي أو الطبقي أو أية عوامل أخرى. ومن هذا المنطلق يستطيع أصحاب القدرات والمواهب الصعود في السلم الاجتماعي بما يتفق مع قدراتهم ومواهبهم.

والدراسات التي تعالج العلاقة بين التعليم والطبقة الاجتماعية قليلة في المجتمع العربي بالمقارنة بالدراسات الغربية، ومن الدراسات الرائدة في هذا المجال الدراسة التي قام بها محمد عماد الدين اسماعيل لمعرفة العلاقة بين المستوى الاقتصادي - الاجتماعي للوالدين، وبين طموحهم فيما يتعلق بمستقبل أطفالهم^(١٦). وقد بينت هذه الدراسة ما يأتي:

١ - إن الوالدين من الطبقة المتوسطة يظهران درجة من القلق على مستقبل أطفالهم أكبر من تلك التي يظهرها الوالدان من الطبقة الدنيا.

٢ - إن الوالدين من الطبقة المتوسطة يفترضان أن أطفالهم سيلتحقون بالتعليم العالي في حين أن الوالدين من الطبقة الدنيا يكونان أقل طموحاً وقلقاً على المستوى التعليمي الذي سيتمكن الطفل من بلوغه.

٣ - إن الوالدين من الطبقة المتوسطة يفترضان أن الطفل سيلتحق بعمل مهني كالطب أو الهندسة... الخ. أما غالبية الآباء من الطبقة الدنيا فترى أن الأطفال سيعملون في الصناعة أو الأعمال الكتابية.

ويبرز محمد عماد الدين اسماعيل في تعليقه على نتائج دراسته، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر والتي تستهدف رفع مستوى معيشة الشعب بصفة عامة ومستوى معيشة الطبقة الدنيا بصفة خاصة، ويتوقع أن تؤدي هذه التغيرات إلى التأثير على موقف الآباء واتجاهاتهم إزاء مستقبل أطفالهم مما يبشر بإحداث تغييرات في المستقبل لصالح الطبقة الدنيا.

وسيحاول الباحث في هذه الدراسة التعرف على تحقق الفرص التعليمية المتكافئة عن طريق الجوانب التالية:

١ - تقرير تعليم إلزامي لجميع المواطنين وزيادة نسبة الاستيعاب في التعليم الإلزامي .

٢ - زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالمرحلتين المتوسطة والثانوية .

٣ - تكافؤ الفرص التعليمية بالجامعات والمعاهد العالية .

تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الابتدائي

لقد تحققت إلزامية التعليم الابتدائي في سبع دول عربية فقط . أما الدول العربية الأخرى فالتعليم الابتدائي فيها مجاني فقط .

وقد وصل عدد المسجلين في التعليم الابتدائي في الدول العربية في عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ إلى ١٥,٦٧٣,٠٠٠ تلميذ أو تلميذة مقابل ١١,٦٢٠,٠٠٠ في عام ١٩٦٩ - ١٩٧٠، أي أن الزيادة السنوية تبلغ ٦,١٪. إلا أن النمو في الأعداد المطلقة للتلاميذ لا يعني شيئاً، فلا بد من حساب معدلات التسجيل الإجمالية بالتعرف على مجموع التلاميذ في التعليم الابتدائي بالمقارنة بمجموع الأطفال من سن ٦ - ١١ سنة .

وتدل الإحصائيات على أن معدل التسجيل الإجمالي في مجموع الدول العربية قد وصل إلى ٦٩,٤٪ في سنة ١٩٧٤ مقابل ٦٢٪ في سنة ١٩٧٠^(١٧). وبلغت معدلات التسجيل في خمس دول عربية ما يزيد على ٨٠٪. وهناك دولتان وصلتا إلى ما بين ٧٠٪ و ٨٠٪ بينما بقيت النسبة في باقي الدول العربية الأخرى دون معدل ٥٠٪.

ومن هنا فإننا نعتبر أن الزيادة الطفيفة التي تحققت من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٧٤ وهي ٧,٤٪ تعني الانتظار فترة غير قصيرة ليستوعب التعليم الابتدائي كل الأطفال في سن هذا التعليم .

التعليم فوق الابتدائي (المتوسط والثانوي)

ولقد أطالت ثلاث دول عربية الإلزام ليضم المرحلة المتوسطة . ووصل عدد المسجلين في التعليمين المتوسط والثانوي إلى ٥,٠١٦,٤٤٧ تلميذ وتلميذة في سنة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ بعد أن كان ٣,٢٢٦,٠٠٠ في ١٩٦٩ - ١٩٧٠، أي بزيادة قدرها ٥٥,٥٪ وبمعدل نمو سنوي قدره ٩,٢٪^(١٨).

والملاحظ أن نسبة الزيادة هنا تفوق نسبة الزيادة في التعليم الابتدائي .

كما ارتفع عدد المسجلين في التعليمين المتوسط والثانوي بالنسبة لمجموع الطلاب في سن هذا التعليم من ١٩,٤ ٪ في ١٩٦٩ - ١٩٧٠ إلى ٢٦ ٪ في ١٩٧٤ - ١٩٧٥ . بل أن المعدل وصل في تسع دول عربية إلى ٣٠ ٪^(١٩) .

إلا أننا نود أن نبرز هنا أن التعليم الثانوي في معظم الدول العربية ينقسم إلى قسمين ثانوي عام أو أكاديمي وثانوي فني ومهني زراعي أو صناعي أو تجاري .

فكيف يتم توزيع الطلاب على الأنواع المختلفة من التعليم الثانوي؟ وهل تتحقق الفرص المتكافئة في التعليم الثانوي بنوعيه الأكاديمي والفني؟

ومن المعروف أن توزيع الطلاب يتم بناء على الدرجات التي يحصل عليها الطالب في امتحان الشهادة المتوسطة . وهي لا تعبر عن القدرات الحقيقية للطالب فضلاً عن أنها تتأثر بالعوامل الاجتماعية . وقد بلغت نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي الفني في الدول العربية في عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ أقل من ٢٠ ٪ من حجم الملتحقين بالتعليم الثانوي بنوعيه^(٢٠) .

وقد أجابت الدراسة التي قام بها عبد التواب عبداللاه في جمهورية مصر العربية عن التساؤل الخاص بالفرص المتكافئة في التعليم الثانوي بنوعيه^(٢١) . وقد حاولت هذه الدراسة بيان أثر المستوى الاجتماعي - الاقتصادي على توزيع الطلاب على أنواع التعليم الثانوي بدلالة أثر المستوى الاجتماعي - الاقتصادي للأسرة على التحصيل الدراسي للطلاب . واختارت الدراسة أربعة مراكز تتوافر فيها جميع أنواع التعليم الثانوي العام والفني . وكانت العينة التي اختارها الباحث تمثل ٢٠ ٪ من عدد الطلاب المستجدين في كل مدرسة . وبلغت عينة البحث ١٠٨٩ طالباً وطالبة .

ولقد توصل الباحث إلى النتائج التالية :

- ١ - يؤثر المستوى الاجتماعي - الاقتصادي للأسرة على تحصيل التلميذ الدراسي في التعليم الثانوي .
- ٢ - يرتبط التعليم الثانوي العام بالمستوى الاجتماعي - الاقتصادي المرتفع ، ويرتبط التعليم الثانوي الفني بالمستوى الاجتماعي - الاقتصادي المنخفض .

٣ - يرتبط التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي العام ارتباطاً موجباً بالمستوى الاجتماعي - الاقتصادي المرتفع. بينما يرتبط التحاقهن بالتعليم الثانوي الفني ارتباطاً موجباً بالمستوى الاجتماعي - الاقتصادي المنخفض.

٤ - يعتبر المستوى الاجتماعي - الاقتصادي لأسرة الطالب أحد العوامل المؤثرة في تكافؤ الفرص في التعليم الثانوي.

تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم العالي

لقد توسعت الدول العربية في التعليم العالي في السنوات الأخيرة. وسارت جهود الدول العربية في عدة اتجاهات من أهمها ما يأتي:

١ - إنشاء جامعات أو كليات جامعية بالدول العربية التي لم تقم بها جامعات أو كليات جامعية. ونلاحظ بصفة خاصة إنشاء الجامعات في العقدين السابع والثامن من هذا القرن في دول الخليج. فقد افتتحت في الكويت جامعة الكويت في عام ١٩٦٦. وأنشأت دولة قطر جامعتها في عام ١٩٧٣.

كما أنشأت دولة الإمارات جامعتها في عام ١٩٧٧. أما البحرين فقد قامت بإنشاء كلية البحرين الجامعية. بينما تستعد سلطنة عمان لافتتاح جامعتها في المستقبل القريب.

٢ - التوسع في إنشاء الكليات والجامعات في المجتمع الواحد. ونقصد بذلك إنشاء ما اصطلح على تسميته بالجامعات الإقليمية. ومن أمثلة ذلك التوسع في إنشاء الجامعات الإقليمية في مصر والمملكة العربية السعودية والعراق وسوريا والجزائر مما يتيح الفرصة لأبناء كل إقليم في داخل الدولة الواحدة الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي دون تكبد مشاق ونفقات الالتحاق بجامعات بعيدة بعداً كبيراً عن أماكن إقامتهم.

٣ - تقديم المساعدات للطلاب في أشكال مختلفة من بينها توفير الإسكان وتقديم الوجبات الغذائية والكتب الجامعية بأجور رمزية.

وتقدم بعض الدول العربية بعض أو كل هذه المساعدات بالمجان.

كما تقوم بعض الجامعات العربية بتقديم القروض للطلاب لتساعدهم على استكمال دراستهم. ويقوم الطلاب بسداد هذه القروض بأساليب مريحة، بعد تخرجهم.

ونتيجة لذلك زاد عدد طلاب التعليم العالي والجامعي في الدول العربية من ٣٧٨٠٠٠ طالب وطالبة في ١٩٦٩ - ١٩٧٠ إلى ٧٢١٥٨٧ طالب وطالبة في ١٩٧٤ - ١٩٧٥. وبلغ معدل الزيادة السنوي ١٣,٨ ٪ (٢٢).

ومن ناحية أخرى زاد عدد الطالبات بالتعليم العالي والجامعات من ٨٦٣١٤ طالبة في ١٩٦٩ - ١٩٧٠ إلى ١٨٩٣٨٤ طالبة في ١٩٧٤ - ١٩٧٥. أي بزيادة قدرها ١١٩,٤ ٪. وزادت بالتالي نسبة البنات إلى المجموع الكلي للطلاب في هذا المستوى من ٢٢,٩ ٪ في ١٩٦٩ - ١٩٧٠ إلى ٢٦,٥ ٪ في ١٩٧٤ - ١٩٧٥.

وقد أوضح مصطفى درويش أن تمثيل المستويات الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة يكاد يكون متساوياً في كليات جامعة أسيوط بجمهورية مصر العربية (٢٣).

وقد قام مصطفى درويش بتقسيم عينة بحثه التي تكونت من ٧٥٢ طالباً يمثلون ٥ ٪ من إجمالي الطلاب في سبع كليات في المركز الرئيسي لجامعة أسيوط إلى خمسة مستويات اجتماعية - اقتصادية وفقاً للمقياس الذي استخدمه في دراسته والذي يتكون من المؤشرات التالية:

أولاً: مؤشر المستوى التعليمي للوالدين ويتكون من ثمانية مستويات.

ثانياً: مؤشر المستوى المهني للوالدين ويتكون من عشرة مستويات.

ثالثاً: مؤشر متوسط الدخل الشهري للأسرة ويتكون من ثمانية مستويات.

رابعاً: مؤشر أسلوب الحياة ويتضمن:

١ - الإقامة في قرية.

٢ - الإقامة في مدينة.

٣ - ملكية الأسرة للسكن.

٤ - السكن بالإيجار.

٥ - الكثافة السكانية. (وهي تساوي خارج قسمة الأفراد المقيمين بالمنزل على عدد الحجرات).

٦ - شراء الأسرة للجرائد اليومية أو المجلات .

٧ - اقتناء الأسرة لمكتبة خاصة .

٨ - ممتلكات الأسرة من ثلاجة وبوتاجاز وغيرها .

أما المستويات الاجتماعية - الاقتصادية التي وزع عليها الطلاب والطالبات فهي :

المستوى الاجتماعي - الاقتصادي الأول (الأدنى) .

المستوى الاجتماعي - الاقتصادي الثاني .

المستوى الاجتماعي - الاقتصادي الثالث .

المستوى الاجتماعي - الاقتصادي الرابع .

المستوى الاجتماعي - الاقتصادي الخامس (الأعلى) .

وقد وجد الباحث أن أعلى نسبة من الطلاب والطالبات في دراسته جاءت من المستوى الاجتماعي الاقتصادي الثاني والرابع وهي ٢١ ٪ أما أقل نسبة فجاءت من المستوى الثالث وهي ١٨ ٪. أي أن مجتمع الجامعة يمثل المستويات الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة .

كما وجد الباحث اختلافاً واسعاً بين الطلاب والطالبات من حيث توزيعهم على المستويات الخمسة . فقد كان ٥٠ ٪ من الطلبة من العينة من المستويين الأول والثاني (أدنى المستويات الاجتماعية - الاقتصادية) بينما تأتي ١٥ ٪ فقط من الطالبات من هذين المستويين .

ومع ذلك فقد أوضحت الدراسة وجود تباين بين الكليات المختلفة من حيث توزيع طلاب كل كلية على المستويات الاجتماعية - الاقتصادية الخمسة .

وقد قام مصطفى درويش بدراسة أخرى تناولت الخلفية الاجتماعية - الاقتصادية لعينة من طلاب كليتين للتربية بجامعة أسيوط^(٢٤) .

وقد توصلت الدراسة إلى أن ٨٨,٢ ٪ من أفراد العينة ينتمون إلى آباء يقومون بأعمال لا تتعدى أنصاف الاختصاصيين والعمال المهرة .

وتوضح أيضاً هذه الدراسة أن هناك مزيداً من النمو في تحقيق الفرص التعليمية المتكافئة على مستوى التعليم العالي بالمجتمع المصري .

ما الذي توضحه هذه الدراسة؟

ويمكننا الخروج من هذه الدراسة لتكافؤ الفرص في بعض المجتمعات الغربية والعربية بما يأتي:

أولاً - إن تكافؤ الفرص على مستوى التعليم الابتدائي لم يتحقق في المجتمعات العربية في حين أنه تحقق في الدول الغربية.

ونحن لم نتعرض للتعليم الابتدائي في المجتمعات الغربية لأنها تجاوزته إلى تقرير إلزامية التعليم الثانوي.

ولقد وجدنا معدل التسجيل الإجمالي في التعليم الابتدائي بالدول العربية يزيد بنسبة ضئيلة. فقد زاد في خمس سنوات بنسبة ٧,٤٪.

وإذا استخدمنا مؤشراً آخر نعرف به على مجموع المقبولين بالصف الأول الابتدائي بالنسبة لمجموع الأطفال في سن ٦ أو ٧ لوجدنا أن معدل القبول ارتفع من ٦٤٪ في عام ١٩٦٩ - ١٩٧٠ إلى ٦٩٪ في عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ أي بزيادة سنوية قدرها ١,٢٪.

وإذا أضفنا إلى ذلك الفاقد في التعليم الابتدائي في ثلاث عشرة دولة عربية لوجدنا أنه من بين كل ألف يدخلون هذا التعليم لا يتخرج إلا ٣٥٥ تلميذاً في المدة المقررة.

ثانياً - وبالنسبة للتعليمين المتوسط والثانوي وجدنا زيادة كبيرة تصل إلى ٥٥,٥٪ بالنسبة لعدد المسجلين في هذا التعليم من ١٩٦٩ - ١٩٧٠ إلى ١٩٧٤ - ١٩٧٥. كما زادت نسبة عدد الطلاب المسجلين في هذا التعليم بالنسبة إلى مجموع الطلاب في سن هذا التعليم من ١٩,٤٪ إلى ٢٦٪ في نفس الفترة.

ومع ذلك تعتبر هذه النسبة قليلة بالنسبة لما نرجوه من نمو في تحقيق الفرص المتكافئة في هذا التعليم.

وبالرغم من أن الدول الغربية تتجه إلى توحيد المدرسة الثانوية إلا أن الدول العربية في جملتها ما زالت تقسم المدرسة الثانوية إلى قسمين - المدرسة الثانوية العامة والمدرسة الثانوية الفنية مما يعني وجود عقبات في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

ثالثاً - أما التعليم العالي فقد حظي بعناية كبيرة في الدول العربية أدت إلى تحقق

تقدم كبير في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في هذا المستوى. وقد لاحظنا زيادة المعدل السنوي في هذا التعليم إلى ١٣,٨ ٪ في الفترة من ١٩٦٩ - ١٩٧٠ إلى ١٩٧٤ - ١٩٧٥.

وقد أوضحت الدراسات التي عرضناها لأحد المجتمعات العربية أن تمثيل المستويات الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة يكاد يكون متساوياً في مجتمع الجامعة.

وبرغم بعض الاختلافات التي توجد بين المجتمعات العربية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية إلا أن هذه الدراسات تعتبر مؤشراً على أن هناك تحركاً في سبيل تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم العالي.

ويبدو أن موقف الدول العربية أفضل بكثير من موقف بعض الدول الغربية.

العقبات التي تعترض تعترض تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وكيف نعالجها؟

وفي الإمكان تحديد أهم العقبات كما يأتي:

- أولاً - المستوى الاقتصادي للأسرة.
- ثانياً - وجود أنواع متعددة من المدارس الثانوية.
- ثالثاً - الدور السلبي للمدرسة بالنسبة للتلميذ.

أولاً - المستوى الاقتصادي للأسرة:

يعتقد البعض أن تقرير مجانية التعليم يؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية. لكن مجانية التعليم تشكل جانباً واحداً من جوانب الانطلاق نحو تحقيق الفرص التعليمية المتكافئة. إذ يظل عدم التكافؤ من الناحية الاقتصادية عاملاً مؤثراً. فبدون المستوى المادي المعقول للأسرة لا يستطيع التلميذ أن يفيد مما يقدم إليه من تعليم مجاني إلى أقصى الحدود. وقد نجد بعض التلاميذ من أبناء الأسر الفقيرة يشقون طريقهم بنجاح وسط صخور الحياة. لكن هذه القلة من التلاميذ لا تسمح لنا بإصدار حكم عام...

وبعض الأسر لا تستطيع أن تسمح للطفل بالاستمرار في الدراسة إلا لسن معينة.

ثم تطلب منه أن يتوقف عن التعليم ليساعدها في بعض الأعمال التي تساعدها في كسب العيش سواء في الريف أو في المدينة.

ومن هنا تحاول الدول المختلفة أن ترفع من مستوى حياة المواطنين بصفة عامة الأمر الذي ينعكس على الأسرة وعلى الأبناء. وتقدم بعض الدول الوجبات الغذائية المجانية لتلاميذها ليساعدهم على النمو الجسمي والعقلي، كما تقدم بعض الدول المواصلات المجانية للتلاميذ من وإلى المدرسة. غير أن المجتمعات العربية تختلف في تحقيق ذلك حسب ظروفها الاقتصادية. ومن ثم فقد تكون الأحوال الاقتصادية في بعض المجتمعات العربية أفضل من الأحوال الاقتصادية في مجتمعات أخرى.

ويقول كولمان بأن المصادر الاقتصادية لعدم التكافؤ ضئيلة في المجتمع الأميركي حتى التعليم الثانوي بينما كانت في فترة سابقة مصدراً رئيسياً لعدم التكافؤ^(٢٥) وقد ينطبق هذا القول على بعض المجتمعات العربية. لكن المصادر الاقتصادية في مجتمعات عربية أخرى قد تمنع بعض التلاميذ من مواصلة تعليمهم الابتدائي أو المتوسط.

أما تأثير المصادر الاقتصادية على مواصلة الطلاب لتعليمهم العالي فما زال قائماً بكل تأكيد في المجتمعات الغربية والعربية. وتظل مجانية التعليم لا تعني شيئاً ما دامت مصادر بعض الأسر الاقتصادية متدنية في بعض المجتمعات العربية. ويقرر أحد تقارير منظمة اليونسكو «أن أية تغيرات في نظم القبول بالتعليم العالي بهدف تحقيق ديمقراطيته قد تصبح عديمة الجدوى إذا حالت الظروف المالية للطلاب الممتازين دون الالتحاق به^(٢٦)». ومن هنا يجب على الدول العربية دراسة أفضل الوسائل التي يمكن بها تشجيع الطلاب الممتازين على الاستمرار في الدراسة وتنمية قدراتهم واستعداداتهم إلى أقصى الحدود ابتداء بالمرحلة الابتدائية وحتى يمكن هؤلاء الطلاب مواصلة دراستهم في الجامعات والمعاهد العالية.

ثانياً — وجود أنواع متعددة من المدارس الثانوية:

ويواجه تنوع التعليم الثانوي إلى مدارس ثانوية عامة أو أكاديمية ومدارس فنية ومهنية زراعية وصناعية وتجارية نقداً شديداً^(٢٧). ولقد وجه نقد كثير في إنجلترا إلى تقسيم التعليم الثانوي — بعد صدور قانون التعليم لعام ١٩٤٤ — إلى المدرسة الثانوية الأكاديمية والمدرسة الثانوية الفنية والمدرسة الثانوية الحديثة. ومن أهم النقد الذي وجه أن

توزيع الطلاب على هذه المدارس يتم تبعاً لسلسلة من الاختبارات من بينها اختبارات الذكاء . واختبارات الذكاء في رأي المنتقدين لا تستطيع قياس الذكاء منفصلاً عن العوامل الاجتماعية . فتأثير الأسرة الثقافي على الأطفال قائم وسيظل قائماً . وقد ندد حزب العمال الانجليزي باختبارات الذكاء لأنها غير عادلة من الناحية الاجتماعية .

وإلى جانب ذلك قامت محاولات تنسب الاختلافات الكبيرة في التحصيل لتأثيرات البيئة وليس لخصائص كامنة . كما نادى بعض المربين بأن تعليم الطلاب في مدرسة واحدة يشجع الوحدة الاجتماعية عن طريق الفهم المتبادل والاحترام والخبرة المشتركة^(٢٨) . ومن هذا المنطلق قامت المدرسة الشاملة في إنجلترا . وأخذ عددها في الازدياد منذ الستينات .

ومن هنا نقترح إحلال المدرسة الثانوية الواحدة بدلاً من تنوع المدارس الثانوية القائم حالياً . ولا يمنع ذلك من قيام واستمرار بعض المدارس الثانوية الفنية ذات الطابع الخاص على أن يترك الالتحاق بها لرغبة الطالب نفسه واهتماماته واستعداداته .

ثالثاً - الدور السلبي للمدرسة:

يفترض البعض أن تكافؤ الفرص التعليمية يتحقق من خلال التحاق التلميذ بالمدرسة وتعرضه لمنهج معين . ويفترضون أيضاً بأن مسؤولية استخدام الفرصة التعليمية تقع على الطفل والأسرة . أي أنهم يعتبرون أن مسؤولية استثمار الفرصة هي مسؤولية التلميذ وحده .

ويعكس جيمس كولمان رأياً آخر يوضح فيه بأن مسؤولية خلق التحصيل تقع على عاتق المؤسسة التعليمية وليس على الطفل^(٢٩) . ولقد أوضحنا من قبل بأن تأثير الأسرة الثقافي والاقتصادي سيستمر . ولكن مسؤولية المدرسة في رعاية التلاميذ عقلياً وجسمياً واجتماعياً ووجدانياً تبدو أساسية . ويجب على المدرسة أن تقوم بهذا الدور وتوفر له الإمكانيات البشرية والمادية الضرورية .

وهنا تبرز أهمية اكتشاف الموهوبين وتوجيههم ورعايتهم . وفي رأي جيروم برونر وربما كان ربع طلاب المدرسة العامة (في المجتمع الأميركي) ممن هم في القمة والذين

سنحتاج إلى قيادتهم الذكية في الجيل القادم، هم أكثر المجموعات المهمة في مدارسنا في الماضي القريب»^(٣٠).

وهناك برامج كثيرة يمكن تنظيمها لإمداد الموهوبين بأجزاء كثيرة من المعرفة في أقصر وأسرع وقت مناسب لهم. كما يمكن تنظيم ما نسميه برامج طلاب مرتبة الشرف.

ويتصل برعاية الموهوبين تنمية قدرات التلاميذ المبتكرين. والابتكارية قدرات خاصة تقيس اختبارات الذكاء عدداً محدوداً منها فقط. وعادة ما يوجه المعلمون اهتماماً أكبر للأطفال ذوي الذكاء العالي أكثر من الأطفال المبتكرين. وقد بين تورانس أن دراسات عديدة على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي والعالي قد وجدت بصفة عامة أن هناك علاقة ايجابية منخفضة بين الذكاء وامتحانات الابتكارية. كما توصلت هذه الدراسات إلى أن أعلى ٢٠٪ في اختبارات الذكاء يختارون على أنهم الموهوبون. وهذا الاختبار يستبعد ٧٠٪ من أعلى ٢٠٪ في اختبارات الابتكارية^(٣١).

ونحن نحتاج إلى الابتكارية في المجالات الفنية والعلمية كما أننا نحتاج إليها في حل المشكلات الاجتماعية.



إن التغلب على العقبات التي تحول دون تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية يعتبر مسؤولية المجتمعات العربية في السنوات القادمة. كما يعتبر تحدياً لها في نفس الوقت.

ومن الواضح أن المجتمعات العربية توجه اهتماماً كبيراً للتعليم. وهي تدرك أن تقدم التعليم هو العامل الأساسي في تقدم المجتمع العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولا شك في أنه قد حدث بعض النمو في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، إلا أن ذلك النمو يحتاج إلى جهد أكبر لإحداث نمو أكبر في تحقيق الفرص التعليمية المتكافئة في المراحل التعليمية المختلفة بصفة عامة وفي المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية بصفة خاصة.

وعندما يتحقق هذا النمو نكون قد بدأنا في بناء مجتمع الجدارة الذي يتيح الفرصة لكل مواطن ليعظم قدراته واستعداداته إلى أقصى حد يمكن أن تصل إليه. ومن ثم يتيح

الفرصة له ليحتل المكانة الخاصة به في مواقع العمل والمسؤولية بما يتفق مع قدراته واستعداداته بصرف النظر عن الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها.

المراجع

- (١) Christopher J. Hurn, The Limits and Possibilities of Schooling, Boston, Allyn and Bacon, Inc, 1978 pp. 89-90.
- (٢) Robert J. Havighurst, «Education and Social Mobility in Four Societies», International Review of Education, Vol. IV, no. 2, 1958.
- (٣) Rodman B. Webb, Schooling and Society, New York, Macmillan Publishing Co., Inc, 1981 p. 395.
- (٤) James Coleman, «The Concept of Equality of Educational Opportunity», Harvard Educational Review, Vol 38 no. 1 Winter 1968, pp. 7-22.
- (٥) Christopher J. Hurn, op.cit, pp. 93-95.
- (٦) Richard Rehberg and Evelyn Rosenthal, Class and Merit in The American High School: An Assessment of the Revisionist and Meritocratic Arguments, New York Longman, Inc, 1978 p. 252.
- (٧) Ibid, p. 254.
- (٨) William Sewell, «Inequality of Opportunity for Higher Education», American Sociological Review, vol. 36 (October 1971) pp. 793-809.
- (٩) N. Rogoff, Local Social Structure and Educational Selection, in A.H. Halsey et al, eds, Education, Economy and Society, New York, The Free Press, 1963, p. 246.
- (١٠) مصطفى درويش: الأصول الاجتماعية لطلاب التعليم العالي: دراسة مقارنة، من مطبوعات كلية التربية، جامعة أسيوط ١٩٧٨، ص ٣٤.
- (١١) J. Mountford, British Universities, London, O.U.P, 1966, p. 97.
- عن مصطفى درويش، المرجع السابق، ص ٣٤ - ٣٥.
- (١٢) Christopher Hurn, op.cit, p. 95.
- (١٣) Burton Clark, The Open Door College, A Case Study, New York, Mc-Graw-Hill, 1960.
- (١٤) J. Karabel, «Community Colleges and Social Stratification», Harvard Educational Review, Vol. 42 Nov. 1972. pp. 521-562.
- (١٥) Christopher J. Hurn, op.cit., p. 96.
- (١٦) محمد عماد الدين اسماعيل، «العلاقة بين المستوى الاقتصادي - الاجتماعي للوالدين وبين طموحهم فيما يختص بمستقبل أطفالهم» المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الأول، العدد الثالث سبتمبر ١٩٦٤ من ص ٦ - ٨.
- (١٧) مجلة التربية الجديدة: يصدرها مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية، بيروت، العدد العاشر ديسمبر ١٩٧٦ ص ١٧.

- (١٨) المرجع السابق، ص ٢٠.
- (١٩) المرجع السابق، ص ٢٠.
- (٢٠) المرجع السابق، ص ٣٦.
- (٢١) عبد التواب عبد الله عبد التواب: تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الثانوي في جمهورية مصر العربية وتأثيره بالأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية للتلاميذ (دراسة ميدانية) رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية بجامعة أسيوط ١٩٧٨.
- (٢٢) مجلة التربية الجديدة، ص ٢١.
- (٢٣) مصطفى درويش: ديمقراطية التعليم الجامعي (دراسة ميدانية) مطبعة رويال بالاسكندرية من مطبوعات كلية التربية بجامعة أسيوط ١٩٧٨، ص ٦٥.
- (٢٤) مصطفى درويش: الخلفية الاقتصادية - الاجتماعية لطلبة كليات التربية الحاصلين على مكافآت التفوق العلمي في الثانوية العامة - (دراسة ميدانية)، صحيفة التربية بالقاهرة السنة ٢٨ العدد الأول فبراير ١٩٧٦، ص ٢٨ - ٣٠.
- (٢٥) James Coleman, op.cit.
- (٢٦) UNESCO, World Survey of Education, Higher Education, Paris, UNESCO 1976, vol. IV, p. 82.
- (٢٧) Brian Holmes, Problems in Education, A Comprehensive Approach, London, Routledge and Kegan Paul, 1965, pp. 246-247.
- (٢٨) G.H. Bantock, «Equality and Education», in Education, Equality and Society, ed: Bryan R. Wilson, London, George Allen and Unwin LTD 1975 p. 140.
- (٢٩) James Coleman, op.cit. p. 12.
- (٣٠) Jerome S. Bruner, The Process of Education: Cambridge, Harvard University Press 1960 p. 10.
- (٣١) E. Paul Torrance, Guiding Creative Talent, Englewood Cliffs, N.J. Prentice-Hall Inc. 1962 pp. 54-59.

